

مصر: موجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية تصل إلى «طبق الفقراء»

7 - نوفمبر - 2021



تامر هنداوي

القاهرة. «القدس العربي»: شهدت أسعار السلع في مصر، بشكل عام، والغذائية منها بشكل خاص، ارتفاعا غير مسبوق خلال الأسابيع الماضية، طال طبق الفول الذي يمثل وجبة غذائية يومية للفقراء والطبقة المتوسطة، ما دفع عددا من أعضاء مجلس النواب للتقدم بطلبات إحاطة، اتهموا فيها الحكومة بضعف الرقابة على الأسواق. على الجانب الآخر، تبرر الحكومة ارتفاع أسعار السلع الغذائية بموجة التضخم التي ضربت الأسواق العالمية، خاصة في ظل استيراد مصر نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية.

النائب عبد السلام خضراوي، عضو مجلس النواب، قال إن «السبب الرئيسي وراء ارتفاع أسعار السلع هو ضعف الرقابة وعدم التزام البعض بتدوين الأسعار على السلع».

عدم تدوين الأسعار

وطالب وزارة التموين بأن «يكون لها موقف حاسم وجاد في هذا الملف، سواء من خلال زيادة منافذ بيع السلع والثابتة والمتحركة، والتدخل بشكل عاجل لمنع التلاعب في الأسعار بشكل غير منضبط» مشدداً على «ضرورة أن يكون هناك مزيد من الرقابة على الأسواق وحملات التفتيش بصورة دورية لاستعادة التوازن وضبط الأسعار مرة أخرى».

وأعلن علي المصيلحي، وزير التموين والإدارة الداخلية، رفع سعر زجاجة الزيت إلى 25 جنيهاً بدلاً من 21 جنيهاً على بطاقات الدعم، اعتباراً من الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. وتعد هذه الزيادة الثانية لأسعار الزيت هذا العام، حيث سبق ورفعت الحكومة سعر العبوة اللتر من 17 جنيهاً إلى 21 جنيهاً، في يونيو/ حزيران الماضي. وقرر الوزير القرار بزيادة تكلفة عملية الإنتاج.

وقال إن «الوزارة اتخذت العديد من الإجراءات اللازمة لمواجهة تداعيات التضخم العالمي خاصة مع زيادة التداعيات السلبية الاقتصادية لانتشار وباء كورونا» موضحاً أن الوزارة «تعاقبت مع مزارعين لزراعة فول الصويا لتوريده لمصانع الوزارة لإنتاج زيت بأسعار مناسبة».

وأضاف: «لا يمكنني أن أجبر صاحب مصنع أو منتج أن يبيع بالخسارة، ولذلك نتدخل بشكل سليم في السوق ولذلك اتخذنا قراراً بزيادة سعر الزيت بسبب زيادة عملية الإنتاج، إلا أننا نبهنا في أوقات سابقة لزيادة أسعار العديد من المنتجات، كسعر السكر والزيت والقمح ولدينا احتياطات مناسبة من السلع الغذائية الأساسية».

وشدد على «ضرورة المشاركة المجتمعية والحرص من جانب المواطنين على التصدي لأي مخالفات ولا يقوم بها للعمل مع الوزارة لوصول الدعم لمستحقيه» لافتاً إلى «قيام العديد من المواطنين بترك البطاقة التموينية لدى التاجر التمويني أو المخبز مما يخالف القرارات ويضر بالمواطن نفسه».

وتستورد مصر أكثر من 87٪ من استهلاكها من الزيوت من الخارج، بمراحل إنتاجية مختلفة، تتنوع بين استيراد بذور وعصرها وتكريرها، أو استيرادها.

في الموازة، أعلنت شعبة الحاصلات الزراعية والبقوليات في الغرفة التجارية المصرية ارتفاع أسعار الفول والعدس بنسبة 20٪ في الأسواق المحلية نتيجة زيادة الطلب، وتوقف الاستيراد لارتفاع أسعار الشحن البحري، مشيرة إلى زيادة سعر كيلو الفول المستورد من 14 جنيهاً إلى 17 جنيهاً (نحو دولار أمريكي) في المتوسط، علماً أن مصر تستورد نحو 80٪ من حجم استهلاك الفول.

تكلفة الإنتاج

رئيس الشعبة، أحمد إدريس، قال إن «أسعار الفول ارتفعت في الأسواق نتيجة الزيادة في تكلفة الإنتاج، وارتفاع الأسعار عالمياً كأحد التداعيات السلبية لأزمة جائحة كورونا» موضحاً أن «مصر تستهلك سنوياً بين 600 و700 ألف طن من الفول بمعدل 60 ألف طن شهرياً تقريباً،

وتزرع منه نحو 120 ألف فدان بإنتاجية 1.5 طن للفدان». ورفعت مطاعم الوجبات السريعة والبقول والطعمية أسعارها للجمهور بنسب تجاوزت 20٪، نتيجة الزيادة في أسعار البقول والعدس والزيوت. وأفاد تقرير لغرفة الصناعات الغذائية في اتحاد الصناعات المصرية، بأن السلع الغذائية الأساسية شهدت ارتفاعات في الأسعار في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، مقارنة بأسعارها في سبتمبر/ أيلول، متوقعاً استمرار معدل الزيادة في أسعار 6 أصناف هي السكر الأبيض المكرر، والقمح، وزيت النخيل، وزيت الصويا، والكافور، والبن. وتستورد مصر ما بين 85 و90٪ من استهلاكها من البقول سنوياً، وتنتج نحو 10٪ من استهلاكها، وهو ما يكفي لمدة شهرين فقط، لذلك تعتمد على الاستيراد بشكل كبير ما جعل الأسعار في مصر عرضة للتأثر بأي أزمات عالمية، أو تغيرات في سعر الدولار.

كلمات مفتاحية

تامر هندواوي